برئاسة المملكة

الدورة الخامسة للجنة حقوق الإنسان العربية تناقش تقرير دولة الإمارات

عقدت لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق العربي) أعمال الدورة الخامسة خلال المدة ٢٣-٢٠١٣/١٢/٢٤، بوصفها أول آلية عربية عهد إليها بموجب الميثاق العربي القيام بتلقي تقارير الدول الأطراف، حيث قامت لجنة الميثاق بمناقشة التقرير المقدم من الدولة الطرف (دولة الإمارات العربية المتحدة).

وقد قام الدكتور هادي بن علي اليامي (رئيس دورة لجنة حقوق الإنسان العربية) بإلقاء كلمة الافتتاح حيث أكد فيها أن إنشاء هذه الآلية العربية لا تتناقض مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان التي تعد الدول العربية جزءاً منه، وأن هذه الآلية ما هي إلا خطوة في مشوار طويل يتطلب التحلي بالموضوعية ورؤية ثاقبة للأمور من واقع المسؤولية والحرص على التزام منهجية واضحة في تقييمنا لما اتخذته الدول الأطراف من تدابير لأعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في أحكام الميثاق.

وقد أكد أن إيجاد آلية عربية متمثلة في لجنة حقوق الإنسان العربية لا يعني بالضرورة انعزال هذه الآلية عن الآليات الإقليمية والدولية الأخرى وخاصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، بل ينبغي أن ننظر إليها بوصفها آلية مكملة لتلك الآليات الدولية التي تهدف جميعها إلى صيانة حقوق الإنسان والحرص على تعزيز هذه الحقوق.

وقد جرت المناقشة مع سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في مصر والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية، وقامت لجنة الميثاق بإبداء ملاحظاتها على تقرير الدولة الطرف تطبيقاً لأحكام الميثاق وأهدافه، والمبادئ التوجيهية، وأيضاً وفقاً للآليات المتبع العمل بها، من خلال حوار تفاعلي بين الوفد الرسمي والسادة أعضاء اللجنة.

وقام أعضاء اللجنة بتقديم ملاحظاتهم على هذا التقرير، والتي نصت على بعض الجوانب الإيجابية الخاصة بتعزيز مسيرة حقوق الإنسان في الدولة، وأيضاً الوقوف على بعض القضايا التي تستدعي التوصية ببذل مزيد من الجهود في الاستمرار بالالتزام بأحكام الميثاق وبنوده، كما قام الوفد الرسمي بالرد على أسئلة أعضاء اللجنة، وتأكيد دور المجتمع المدني بوصفه شريكاً في مسيرة تعزيز الحقوق والحريات في المجتمعات.

خلال لقائه وفداً من منظمة العمل الدولية

رئيس الهيئة يستعرض جهود المملكة في مكافحة الاتجار بالأشخاص والقوانين ذات العلاقة بالعمالة

استقبل الدكتور بندر بن محمد العيبان في مقر الهيئة؛ وفداً من منظمة العمل الدولية برئاسة السيدة كيلوباترا دمبيا والوفد المرافق لها، وقام معاليه في مستهل اللقاء باستعراض مهام الهيئة، والأدوار التي تقوم بها وما تحظى به من صلاحيات ودعم من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله، كما تطرق معاليه للجهود التي تبذلها المملكة في حفظ حقوق الإنسان للمواطن والمقيم على حد سواء، واستعرض عدداً من القوانين ذات العلاقة بالعمالة في المملكة والذي كان آخرها لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومنْ في حكمهم والتي تهدفُ إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل، مبيناً أن اللائحة تتناول حقوق طرفي العلاقة والتزاماتهما، وهي تأكيد لحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على ما يحقق مصلحة المواطن والمقيم وينظم علاقته التعاقدية مع العمالة الوافدة ويضمن حقوق الطرفين.

وحول حملة التصحيح التي أعلنت عنها وزارة العمل السعودية بالتعاون مع جهات الاختصاص أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان سلامة الإجراءات التي اتخذت حيال مخالفي نظام الإقامة والعمل.

وفيما يتعلق بجانب نشر ثقافة حقوق الإنسان استعرض معاليه نماذج من جهود الهيئة، وأكد مضي المملكة في جانب نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستويات كافة وباستخدام الوسائل جميعها حيث تم عرض عدد من الأفلام الحقوقية

التوعوية التي قامت الهيئة بإعدادها للتوعية بحقوق الإنسان. وعبر الوفد عن إعجابهم بما تشهده المملكة في جانب حقوق الإنسان واهتمامها بنشر ثقافة حقوق الإنسان. واستعرض معاليه جهود المملكة في مكافحة الاتجار بالأشخاص، موضحاً أن نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص استوفى المعايير الدولية لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه والتوعية بهذه الجريمة وأضرارها على المجتمعات والأفراد، وقال: إن نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص يعد ضمن سلسلة المبادرات المستمرة والمتوالية للحفاظ على حقوق الإنسان وتأطير ممارستها من خلال إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة في المملكة.

الهيئة تجهِّز حضانات في فروعها لأطفال منسوباتها

وجَّه رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان بتجهيز حضانات في مقار فروع الهيئة تهتم بأطفال منسوبات تلك الفروع.

وأقرت الهيئة ميزانية أول حضانة لفرعها بمنطقة مكة المكرمة، وقد أشارت مديرة المكتب النسوي للفرع الدكتورة جواهر عبدالعزيز النهاري إلى أن د. العيبان أبدى حرصه على ضمان حقوق الأطفال والأمهات منسوبات الهيئة، واشترط معايير عالية للحضانات تضمن رعاية عالية المستوى لأطفال منسوبات الهيئة.

وبينت النهاري أن هذه المبادرة لبنة أولى لحملة حقوقية ستقوم بها الهيئة لدفع الجهات الخاصة والعامة لاتباع النهج نفسه، مستهدفة ترسيخ الحقوق لكل فئات المجتمع.